الميزانيّة المراعية للتّغيّرات المناخيّة

مقدّمة عامّة

يمثّل إصلاح الماليّة العموميّة المبنّي على منهجيّة التصرّف في الميزانية حسب الأهداف مدخلا رئيسيّا لإدراج المسائل ذا الطّابع الأفقي بالسّياسات العموميّة وبالميزانيّة.

باعتبار أنّ مجابهة التحديات المتعلقة بالتغيرات المناخيّة تعدّ من أهمّ الأولويّات الوطنية، فإنّ إدراج هذه المسائل في السّياسات العمومية والميزانيّة سيساهم في التخفيف الفعلي من حدّة آثار التغيرات المناخية والتّأقلم والصّمود أمامها بلوغ أهداف التنمية المستدامة الدّامجة والمنصفة للجميع.

وتعتبر هذه المذكّرة التوجيهية إطارا مرجعيا مُوحدا لرؤساء المهمّات ورؤساء البرامج ورؤساء الوظيفة المالية وكلّ الأطراف الأخرى الفاعلة في المجال. حيث سيتمّ، بعد تقديم موجزا للإطار الدولي والوطني للتغيّرات المناخيّة، اقتراح تعريف للميزانيّة المراعية للتغيّرات المناخيّة مع بيان وجاهة اعتمادها، ليتمّ في الجزء الأخيرمنها تقديم منهجية إدراج التحديات المتعلّقة بالتغيّرات المناخية في السياسات العمومية وفيالميزانية.

الإطار الدولي للتغيّرات المناخيّة

من المنتظر أن يؤدي تدهور البيئة والثروات الطبيعية الذي يشهده العالم إلى الحدّ من آفاق النمو الاقتصادي والتأثير على رفاه الإنسان في المستقبل[1].

ذلك أنه من المتوقع أنّ ينجر عن تزايد تواتر وشدّة الكوارث المرتبطة بالتغيّرات المناخيّة، على غرار الجفاف والفيضانات والأعاصير وتقلبات درجات الحرارة انخفاض في موارد الدّولة مقابل تزايد حجم المصاريف. حيث يتوقع تتسبب التغيّرات المناخيّة في خسارة سنوية تفوق عن 3% من معدل الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية 2050. وتتوقع بعض الدول أن يتجاوز معدل الخسائر هذه النسبة[2].

[1] العواقب الاقتصادية للتغيّرات المناخيّة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2 سبتمبر 2016.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018. بناءً على سيناريوهات متوسطة المدى للفريق الحكومي الدولي المعني بالتغيّرات المناخيّة (الفريق الدولي لخبراء المناخ)، والتي تنطوي على زيادة في درجة الحرارة بنحو درجتين مئويتين ومضاعفة تواتر تقلبات هطول الأمطار، بما في ذلك الفيضانات والجفاف والعواصف وغيرها من الأحداث المتطرفة

وتمّ التأكيد بمقتضى اتفاقية باريس لسنة 2015 على أنّ الميزانية تعدّ أفضل آلية لمجابهة آثار التغيّرات المناخيّة، حيث يتعيّن على الدّول الأخذ بعين الاعتبار لمعطيات التغيّرات المناخيّة عند توزيع النفقات.
بيد أنّه قد تمّ إدراج مسألة التغيرات المناخية في الميزانية قبل اعتماد هذا الاتفاق الملزم قانونا للدول. نذكر على سبيل المثال مبادرات كل من دول النرويج في بداية التسعينيات ورواندا في سنة 2011 (بخصوص إدراج التغيّرات المناخيّة بتوجّهات الميزانيّة وتركيز خصائص التبويب المراعي للمناخ) وكذلك تنزانيا في سنة 2013...

الإطار الوطني للتغيّرات المناخيّة

إنّ موقع تونس الجغرافي في منطقة البحر الأبيض المتوسط جعلها واحدة من أكثر الدول عرضة للتغيّرات المناخيّة بما يعمّق وضعيّة الهشاشة البيئية التي تعيشها ويزيد من تفاقم التحديات الاقتصادية التي تواجهها. حيث من المتوقع أن يتسبب التزايد المتواصل لدرجات الحرارة في انخفاض وتقلب في معدّلات الأمطار، هذا بالإضافة إلى ارتفاع منسوب مياه البحر مع تسرب المياه المالحة وكذلك ارتفاع الحرائق على مستوى الغابات وتفاقم الظروف المناخية القاسية في شكل فيضانات وجفاف وستؤدي هذه. التغيرات المناخية التي تعيشها بلادنا حتما إلى استنفاد الموارد الطبيعية وتفاقم ندرة المياه ممّا سيترتب عنها خسائر كبيرة ستشمل خاصّة قطاع الفلاحة والمنشآت الساحلية. هذا وقد تمّ رصد البعض منها حاليا على أرض الواقع.
أمام هذه التّحدّيات وضعت الحكومة التونسية استراتيجيات لمجابهة التغيّرات المناخيّة وتعزيز التحول البيئي. وقد تم ضمن المساهمة المحددة وطنيّا (CDN) المحيّنة في سنة 2021 التأكيد على الطّابع الأفقي لمسألة التغيّرات المناخيّة وتحديد أهداف طموحة تتعلّق بخفض كثافة الانبعاثات غير المشروطة بحلول سنة 2030 بنسبة 27% والانبعاثات المشروطة بنسبة 45% (مقارنة بالسّنة المرجعيّة 2010).
وفي ذات هذا السّياق، تم إعداد استراتيجية التنمية المحايدة للكربون والصّمود أمام التغيّرات المناخيّة[3] في أكتوبر2022. وتعدّ هذه الاستراتيجية فرصة هامّة لدعم استئناف النمو الاقتصادي، مقترنة بتنمية مستدامة ترتكز على قطاعات ذات الانبعاثات المنخفضة للغازات الدفيئة وقادرة على التأقلم مع التغيّرات المناخيّة.
هذا وقد أطلقت تونس مؤخرًا استراتيجيتها الوطنية للتحول البيئي التي تهدف إلى وضع أنموذج تنموي مستدام ومندمج وأكثر صمودا ومنصفا اجتماعيًا يهدف إلى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج والعمل والعيش

[3] يدعو الفصل 4-19 من إتفاق باريس جميع الأطراف إلى إعداد وتقديم استراتيجية وطنية طويلة الأجل منخفضة الكربون. وقد اختارت تونس وضع استراتيجية تدمج وتجمع بين التنمية منخفضة الكربون من جهة، والقدرة على التأقلم مع آثار التغيرات المناخية من جهة أخرى، وتحدد أفقاً زمنياً دقيقاً هو سنة 2050.

مع تعزيز المحافظة على البيئة والحياد الكربوني والنّهج الدائريّ. كما أقرّ مخطط التنمية للفترة 2023-2025 الحاجة إلى التحول الاقتصادي لمواكبة التغيّرات المناخيّة وذلك من خلال ضرورة ضبط الاستثمارات اللازمة لتحقيقه (ما يقارب 6.7 مليار دينار تونسي، أي ما يعادل 2.2 مليار دولار). أنظر الرّسم البياني عدد 1.

الرّسم البياني عدد 1: أهمّ الاستراتيجيات الوطنية في مجال التغيّرات المناخيّة

المصدر: تقرير حول التغيّرات المناخيّة والتنمية (CCDR) – تونس 2023

وإضافة إلى ما تقدّم، تمّ إعداد العديد من الاستراتيجيات والبرامج الأخرى، وهو ما يُعَدُّ خير دليل على الأهمية التي توليها تونس لمسألة التغيّرات المناخيّة. وسيكون لعدم إتّخاذ أي إجراء لمواجهة التحديات المناخية انعكاس سلبي على الاقتصاد التونسي خاصّة على المدى القصير. كما أنّه سيكون لعدم الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة نحو تحقيق الأهداف المدرجة ضمن المساهمة المحددة وطنيّا واستراتيجية التنمية المحايدة للكربون والصّمود أمام التغيّرات المناخيّة 2050 تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وإنسانية كبيرة.

تعريف الميزانية المراعية للتغيّرات المناخيّة

تعتبر الميزانية المراعية للتغيّرات المناخيّة منهجيّة تمكّن من إدراج التغيّرات المناخيّة في جميع مراحل الميزانية من الإعداد إلى التّنفيذ والتقييم، وذلك وفقا لما هو متعارف عليه دوليّا.

وتتمثل في:

- اعتماد أدوات وأساليب الإدراج بدلاً من التعامل مع مسألة التغيّرات المناخيّة على أساس أنها إشكالية قائمةً الذات ومنفصلة.
- اعتبار التغيّرات المناخيّة أولوية عند إعداد الميزانية، واعتبار التخفيف من حدّتها والتأقلم والّصمود أمامها هدف من ضمن أهداف السياسات العمومية.

وعليه، يتجه الأخذ بعين الاعتبار المخاطر والفرص المرتبطة بالتغيّرات المناخيّة في السياسات العمومية وفي الميزانيات ذات الصلة، وذلك من أجل تحسين فعالية استجابة هاته السّياسات العموميّة للتغيرات المناخية من حيث التخفيف منها والتأقلم معها والصّمود أمامها.

أهمية الميزانية المراعية للتغيّرات المناخيّة

تمكّن النفقات الوقائيّة التي يتمّ رصدها للتأقلم مع التغيّرات المناخيّة من تحقيق معدلات أعلى في مستوى تطور الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالحالات التي لا يتم فيها اتخاذ أي إجراءات أو التدخل فقط عند الحاجة لاتخاذ تدابير تصحيحية، وذلك حسب دراسة أعدّها البنك الدّولي في الغرض[4].

فعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن الفوائد التي يمكن أن تنتج عن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون تقدّر بـ 26 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2030 مقارنة بالمعتاد. إذ أنّه يحقّق تكريس مسارات النمو الأخضر مكاسب اقتصادية معتبرة في مجال التخفيف من التغيّرات المناخيّة[5].

ستمكّن تدابير التخفيف والتأقلم لمجابهة التغيّرات المناخيّة في تونس من تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 8.8% بحلول عام 2030، ومن الحدّ من الفقر وخفض الانبعاثات المرتبطة بالطاقة، في حين أنّه ستبلغ الخسائر الناتج المحلي الإجمالي نسبة 3.4% بحلول عام 2030 السّنويّة أي خسائر سنوية بقيمة حوالي 6.5 مليار دينار (1.8 مليار دولار)، كما هو موضح في الرسم البياني عدد 2 وحسب التقرير الوطني حول المناخ والتنمية في تونس (CCDR) الذي نشرته مجموعة البنك الدولي قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين للتغيّرات المناخيّة (COP28).

[4] Forni et al, 2019

[5] اللجنة العالمية للاقتصاد والمناخ، 2018.

الرسم البياني عدد 2: التكاليف الاقتصادية المرتفعة لعدم اتخاذ إجراءات بشأن المناخ في تونس

(النسبة المئوية للانحراف عن السيناريو إذا لم يتم اتخاذ إجراءات للحدّ من عوامل الضغط الناجمة عن التغيّرات المناخيّة في سيناريو العمل كالمعتاد)

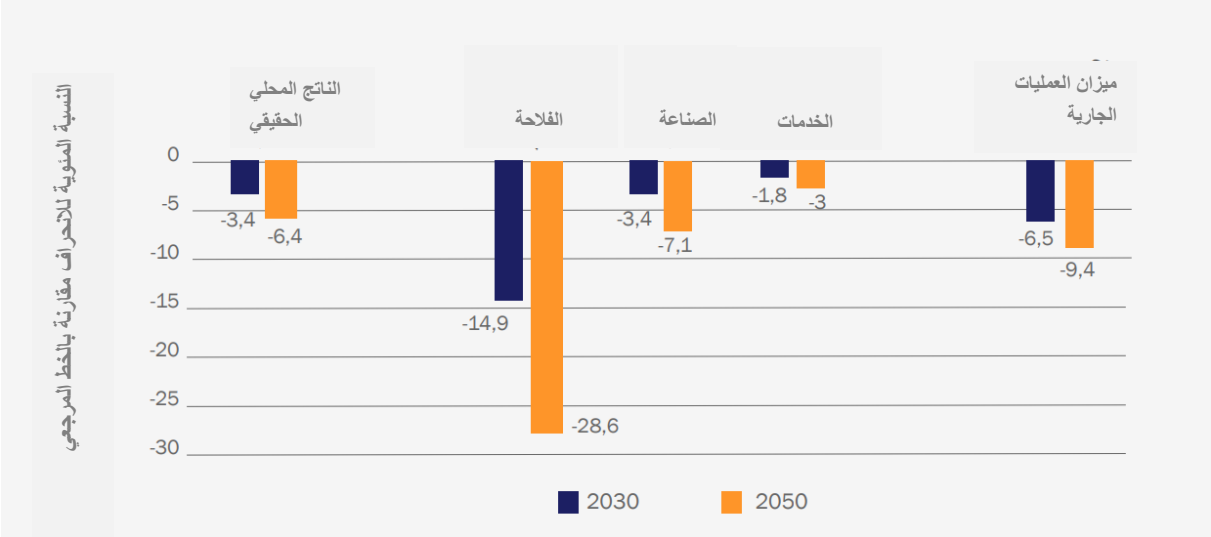

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي – CCDR – تونس 2023

بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية البحتة لإدراج مسألة التغيرات المناخية في السياسات العمومية والميزانية، من المهم أيضا الإشارة إلى أهميتها في تكريس مبادئ التضامن والإنصاف والإدماج، بما يضمن تناسق واستمرارية واستدامة تدخلات السياسة العمومية لمراعاة احتياجات الفئات التي تعيش في وضعيّات هشاشة، والتي غالباً ما تساهم التغيرات المناخية في تعميق تهميشها.

ولتحقيق هذه الغاية، فإنّه بات من الأكيد تعميم الأخذ بعين الاعتبار تحديات التغيرات المناخية على مستوى السياسات العمومية وذلك من أجل:

- الحدّ من وضعيات الهشاشة جرّاء التعرض لتأثيرات تغيرات المناخ وتقلباته،

- تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والأنشطة الوطنية على التأقلم مع آثار التغيرات المناخية،

- ضمان التنمية المستدامة وتجنب القرارات التي من المحتمل أن تؤدي إلى سوء التأقلم.

منهجية إدراج التغيرات المناخية في السياسات العمومية والميزانية

شهدت السياسة الوطنية للتغيّرات المناخية نقلة نوعية منذ تحديث المساهمة المحددة وطنياً، ذلك أنّه تم تحيينها بالتناسق مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس. ويتجلى هذا التناسق خاصة على مستوى النقاط التالية:

- التوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لا سيما الأهداف عدد 1 و3 و6 و7 و8 و9 و11 و12 و13 و17.

- الفوائد المشتركة الهامة من حيث النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والحد من الفقر.

- إدماج النوع الاجتماعي في المجالين المتعلقين بالتخفيف والتأقلم.

إنّ جميع قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية سواء تعلّق الأمر بالتخفيف أو التأقلم، معنية بالسّياسة الوطنية للتغيرات المناخية، مما يؤكد من جديد أنّه لا يمكن اعتبار مسألة التغيّرات المناخيّة قطاعاً فرعياً أو برنامجاً مستقلاً بل هي مقاربة متكاملة وشاملة من أجل تحقيق استدامة إجراءات السياسة الوطنية للتغيرات المناخية.

إنّ بلوغ هدفي خفض كثافة الكربون على المستوى الوطني إلى 45% بحلول سنة 2030، مقارنة بمستواه في سنة 2010، والحياد الكلي المستهدف في استراتيجية التنمية المحايدة للكربون والصامدة أمام التغيرات المناخية في أفق سنة 2050 في مجال التخفيف يشمل جميع مصادر الانبعاثات.

أما في مجال التأقلم، فقد تمّ توخّي طريقة جديدة للعمل ضمن إطار أفقي وأكثر شمولية يستدعي تدخّل جلّ القطاعات وتظافر جهود جميع السياسات العمومية. وعليه، تمّ ضبط الهدف العام في المساهمة المحددة وطنيا طبقا لما يلي *"تعزيز صمود تونس أمام التغيرات المناخية، بما يقلل بشكل كبير من مواطن الهشاشة ويعزز قدرات التأقلم في نظمها الإيكولوجية وسكانها واقتصادها وأراضيها، وتنفّذ (تونس) بحزم التحولات اللازمة، القادرة على ضمان نموذج تنمية اجتماعية واقتصادية دامج ومستدام"* .

وعليه، تأتي الرؤية طويلة الأمد المسماة "الصمود في أفق 2050" ليعزز النهج الكلي والشامل للتأقلم بحلول عام 2030، من خلال ضرورة العمل على إرساء أنموذج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية يعزز مبادئ الإدماج والإنصاف والاستدامة. ومن بين مبادئ "الصمود في أفق 2050" الحاجة إلى تدخلات متماسكة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار تنوع القضايا المطروحة، بحيث يتم مراعاة احتياجات كل الأفراد بشكل أفضل. ولتحقيق هذه الغاية، يعدّ إدماج مسألة التغيرات المناخية ومأسستها في نظم الحوكمة والسياسات العمومية في البلاد أحد الأهداف الخصوصية الخمسة المحددة.

هذا وتشدد التوجهات الاستراتيجية عدد 7 و8 من استراتيجية التنمية المحايدة للكربون والصامدة أمام التغيرات المناخية في أفق سنة 2050 على أهمية اعتماد مقاربة شاملة، ودمج استراتيجيات التأقلم التدريجية والتحويلية في مختلف مستويات التخطيط وفي جميع جوانب السياسات العمومية والميزانية.

ومن هذا المنطلق، يمكن التأكيد على أن كل السياسات العمومية معنيّة بمسألة التغيرات المناخية، وعلى ضرورة العمل على ادراج هذه المقاربة.

وتمثّل المنهجيّة الموجهة نحو الأداء أرضيّة ملائمة لتخطيط ووضع ميزانية مراعية للتغيرات المناخية.

علاوة على ذلك، تعتبر مبادرة الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي، التي يتم تنفيذها بالتّوازي مع إصلاح الماليّة العموميّة فرصة التنفيذ الفعال لمبادرة الميزانيّة المراعية للتغيّرات المناخيّة، لا سيما من خلال اعتماد أدوات الإدراج التي تمّ استعمالها بمناسبة الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي بالسّياسات العموميّة والميزانيّة. هذا بالإضافة إلى أنّ النهج المعتمد في هذا الصّدد يساهم في تسريع وتيرة تعميم مراعاة النوع الاجتماعي و/ أو التغيرات المناخية في السياسات العمومية، مما يمثل خطوة مهمة نحو تحسين التصرف في المالية العمومية للدولة.

ولتطبيق ذلك، يتّجه اعتماد المراحل الثلاث التي سبق توضيحها في المذكرة التوجيهية حول الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي[6] لإدماج التحديات المتعلقة بالتغيرات المناخية في السياسات العمومية والميزانية.

وعليه، من الضروري فحص السياسة العمومية في علاقة بالسياسة الوطنية للتغيرات المناخية من أجل الشروع في التشخيص (2) الذي سيمكن من تحليل السياسة العمومية من منظور التغيرات المناخية وتحديد الإشكاليات المطروحة في هذا الصدد.

بعد رصد الإشكالية يتم تحديد الأسباب الأساسية للإشكاليات التي ترجع بالنظر لمجال تدخل السياسة العمومية، في مرحلة تحليل الأسباب.

يمكن الشروع في البحث عن الحلول (3) بعد تحديد الإشكالية والوقوف على أسبابها، حيث تترجم هذه الخطوة إدماج التغيرات المناخية في جميع عناصر إطار أداء البرنامج المعني (السياسة العمومية)، أي:

- صياغة استراتيجية السياسة العمومية مع الأخذ بعين الاعتبار للتغيرات المناخية.

- تحديد الأهداف المتعلقة بالتخفيف و/أو التأقلم مع التغيرات المناخية والشروع بذلك في تقديم الحلول العملية للإشكالية / الإشكاليات المعترضة.

[6] chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/http://www.gbo.tn/sites/default/files/2021-12/Note%20d%27orientation%20BSG%20%20version%20d%C3%A9finitive.pdf

- تحديد المؤشرات الكفيلة بقياس درجة تحقق الهدف أو الأهداف.

يعدّ اقتراح خطة عمل لبيان سبل تحقيق الأهداف من النقاط الهامّة في هذا المستوى. ذلك أنّ خطّة العمل المقترحة تستعرض بالأساس، علاوة عن الأهداف والمؤشرات، تدابير تتعهّد السياسة العمومية بتنفيذها، طبقا لمؤشرات متابعة الإنجاز. ويمكن أن تترتب عن هذه التدابير انعكاسات مالية وفي هذه الحالة يتعيّن تحديد المصدر والقيمة. إضافة إلى أنّ اقتراح هذه التدابير مع الخطّة المالية ومؤشرات متابعة الإنجاز تمكّن من تحديد الأولويات على المدى المتوسط بهدف الحد من آثار التغيرات المناخية و/أو التأقلم معها على مستوى سياسة عمومية معينة.

تعتبر خطة العمل مهمة جدا في إطار تعزير المسؤوليّة والمساءلة ، حيث ستكون المهمات مسؤولة عن هذه الخطة سواء من حيث التعهد (عند إعداد المشروع السنوي للأداء الخاص بها[7]) أو من حيث الإبلاغ والإفادة عن الإنجازات (عند إعداد التقرير السنوي للأداء الخاص بها[8]).

وعلاوة على الإطار العام لإدماج التغيرات المناخية بجميع السياسات العمومية بطريقة تعكس المقاربة الشمولية التي توختها السياسة الوطنية للتغيرات المناخية، تنص هذه السياسة الوطنية على أهداف وتدابير محددة لكل قطاع على أساس مقاربة قطاعية محدّدة. وقد أتاح ذلك علاوة على تحديد قطاعات معيّنة سواء من ناحية التخفيف[9] والتأقلم[10]، إلى بيان مفصّل لمساهماتها المتوقعة وجهودها للوفاء بالالتزام الوطني تجاه المجتمع الدولي معبّرا عنه في شكل أهداف قطاعية واضحة ومنزّلة من الأهداف الوطنية في المجال.

وبالتالي تُدعى المهمة المعنية إلى تنزيل هذه المساهمة بطريقة مباشرة على مستوى السياسة العمومية المعنية، حيث يجب أن يعكس إطار أداء السياسة العمومية المساهمة المحددة في الأهداف الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية والمضبوطة بالمساهمة المحدّدة وطنيا. وبالتالي يتعيّن على البرنامج أن يضبط تدابير وأنشطة واضحة لتحقيق أهدافه.

ومن الضروري في هذه الحالة اعتماد المراحل الثلاث الموضحة في الرسم البياني عدد 3 لضمان وضع خطة عمل بطريقة علمية وموضوعية.

[7]- المشروع السنوي للأداء: وثيقة مصاحبة لمشروع قانون المالية للسنة تتضمن تعهدات كل مهمة حسب البرامج لتحقيق أهداف تضبط على المدى المتوسط

[8] التقرير السنوي للأداء: وثيقة مصاحبة لمشروع قانون غلق الميزانية تتضمن تحليلا للنتائج المحققة مقارنة بالأهداف المتعهد بها في إطار المشروع السنوي للأداء. وتضبط التوجهات المستقبلية للحد من الفوارق المسجلة.

[9] الطاقة والأساليب الصناعية والفلاحة والغابات والتصرف في النفايات الصلبة والسائلة

[10] الفلاحة والنظم البيئية والصيد البحري والموارد المائية والشريط الساحلي والصحة والسياحة

الرسم البياني عدد 3: مراحل تنزيل الأهداف الاستراتيجية للتغيّرات المناخيّة في السياسات العمومية والميزانية

1- ربط الأهداف الوطنية للتغيرات المناخية بالسياسة العمومية	2- ربط الأهداف العملياتية بالأهداف الاستراتيجية للبرنامج	3- تنزيل الأهداف العملياتية إلى أنشطة
• رصد وتحديد أهداف وأولويات التخفيف و/أو التأقلم والصمود والتي تمّ تضمينها بالمساهمة المحددة وطنيا واستيراتيجية التنمية المحايدة للكربون والصامدة أمام التغيرات المناخية والتي هي في غلاقة بمجال تدخّل السياسة العمومية/ البرنامج • تحديد إشكالية /إشكاليات ذات صلة بمجال تدخل السياسة العمومية المعنية • البحث عن الأسباب المباشرة للاشكالية / الإشكاليات	• إعادة صياغة الأسباب المباشرة في شكل أهداف عملياتية مرتبطة بالتغيرات المناخية • تحديد الأهداف العملياتية • ايجاد الربط بين الأهداف العملياتية والأهداف الاستيراتيجية للبرنامج	• إعادة صياغة الأهداف العملياتية المتعلقة بالتغيرات المناخية في شكل اشكاليات • تحديد الاسباب الجذرية لهذه الاشكاليات • إعادة صياغة الأسباب الجذرية إلى أنشطة • تحديد الأنشطة ذات الأولية بناء على معايير محددة مسبقا • تحديد مؤشرات النتائج • تحديد مؤشرات الأنشطة / متابعة الإنجاز

مثال توضيحي لسياسة عمومية تم تحديد مساهمتها بوضوح في السياسة الوطنية للتغيرات المناخية:

تعكس استراتيجية برنامج الطاقة الالتزامات المنصوص عليها في السياسة الوطنية للتغيرات المناخية سواء على مستوى التخفيف والتأقلم والصمود. وتستند استراتيجية البرنامج بشكل أساسي على أربعة مسارات عمل، بالإضافة إلى توجيه النمو الاقتصادي نحو الأنشطة غير المستهلكة للطاقة. وقد تم تحديد مسارات العمل هذه في رؤية الصمود في أفق 2050 لقطاع الطاقة، كما هو موضح في الرسم البياني عدد 4.

الرسم البياني عدد 4: مسارات العمل في رؤية الصمود في أفق 2050 لقطاع الطاقة في تونس

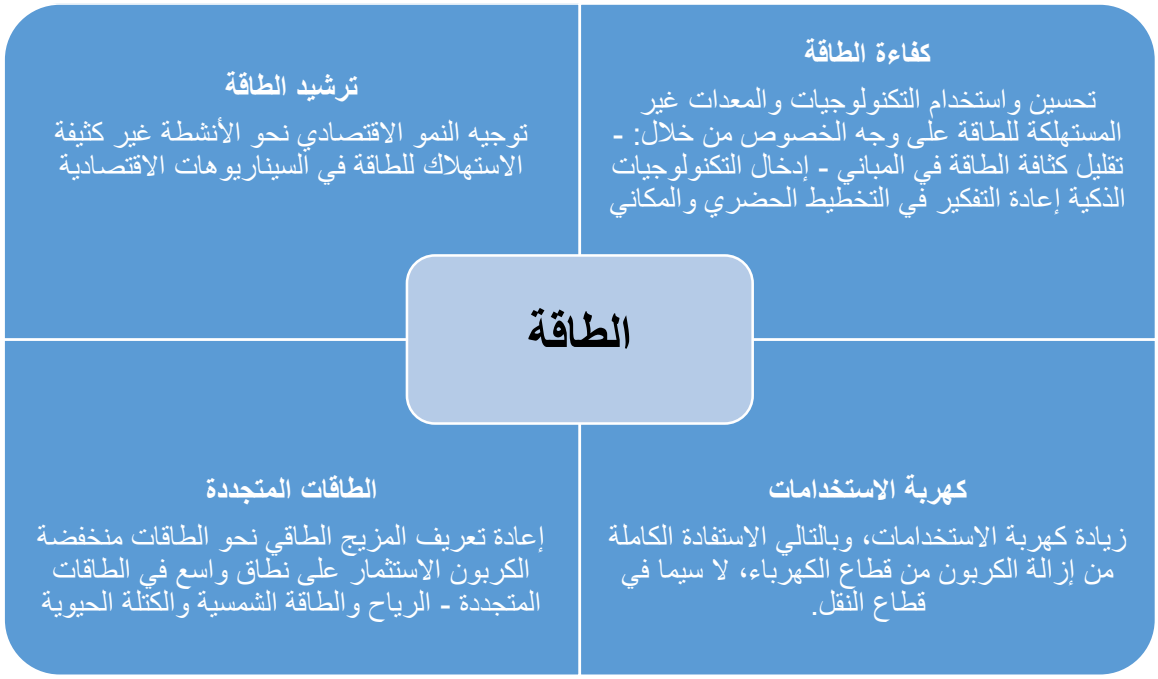

وعلى هذا الأساس، اعتمد برنامج الطاقة الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء المبينة بالجدول عدد 2.

الجدول عدد 2: الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء لبرنامج الطاقة الراجع بالنظر إلى مهمة الصناعة والمناجم والطاقة

الأهداف	المؤشرات
▪ **الهدف 1.1 : ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع**	مؤشر عدد 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة
	مؤشر عدد 2.1.1: نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز
▪ **الهدف 2.1 : الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون**	مؤشر عدد 1.2.1: نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي
	مؤشر عدد 2.2.1: نسبة تحسين الكثافة الطاقية
	مؤشر عدد 3.2.1: : نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة

المصدر: المشروع السنوي لأداء مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2024

هذا وينبغي بعد ذلك وضع خطة عمل لتفعيل إطار الأداء الاستراتيجي المقترح.

إن ضبط إطار أداء مراعي لمسألة تغير المناخ مع اقتراح خطة عمل للحد من آثار التغيرات المناخية و/أو التأقلم معه يمثل الخطوة الأولى في منهجية الميزانية المراعية للتغيرات المناخية. ويتعلق الأمر بعد ذلك برصد تنفيذها، وتقييمها بحيث يمكن تعديلها إذا لزم الأمر، وفقاً لمراحل مسار الميزانية (من إعداد ومصادقة وتنفيذ وتقييم).